الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

The People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of M'hamed Bougara- Boumerdes
Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science

# شهـــادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة للدكتور:

فاتح النور رحموني

نظير مشاركته في فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: "اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا" المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، والمنعقد وفقا لتقنية التحاضر عن بعد يوم: 8 ديسمبر 2020

بمداخلة بعنوان: "مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي"

رئيس الملتقى

د. ليلى مداني

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم السياسية

أ. شهرزاد عبد الغاني

جـــامعة بومـــرداس
كليـة الحقوق والعلوم السياسية بودواو

أشغال الـملتقى الوطني

# اشكاليات الـمأسسة وآفاق الانتقال الديـمقراطي في دول شمال افريقيا

# Institutional problems and prospects for democratic transition in North African States


برئاسة الدكتورة: ليلى مداني
رئيسة فرقة بحث PRFU
تحديات الأمن والتنمية لدول شمال إفريقيا

بيت الأفكار

اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا
Institutional problems and prospects for democratic transition in North African States

بيت الأفكار

# Institutional problems and prospects for democratic transition in North African States


ISBN: 978-9931-680-64-3


بيت الأفكار


العنوان: الدار البيضاء - الجزائر.
هاتف / فاكس: 023 74 80 02
النقال: 0554 96 95 20
البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com

جـــامـعة بومـــرداس
كليـة الحقوق والعلوم السياسية بودواو

أشغال الـملتقى الوطني

# اشكاليات الـمأسسة وآفاق الانتقال الديـمقراطي في دول شمال افريقيا

# Institutional problems and prospects for democratic transition in North African States

برئاسة الدكتورة: ليلى مداني
رئيسة فرقة بحث PRFU
تحديات الأمن والتنمية لدول شمال إفريقيا

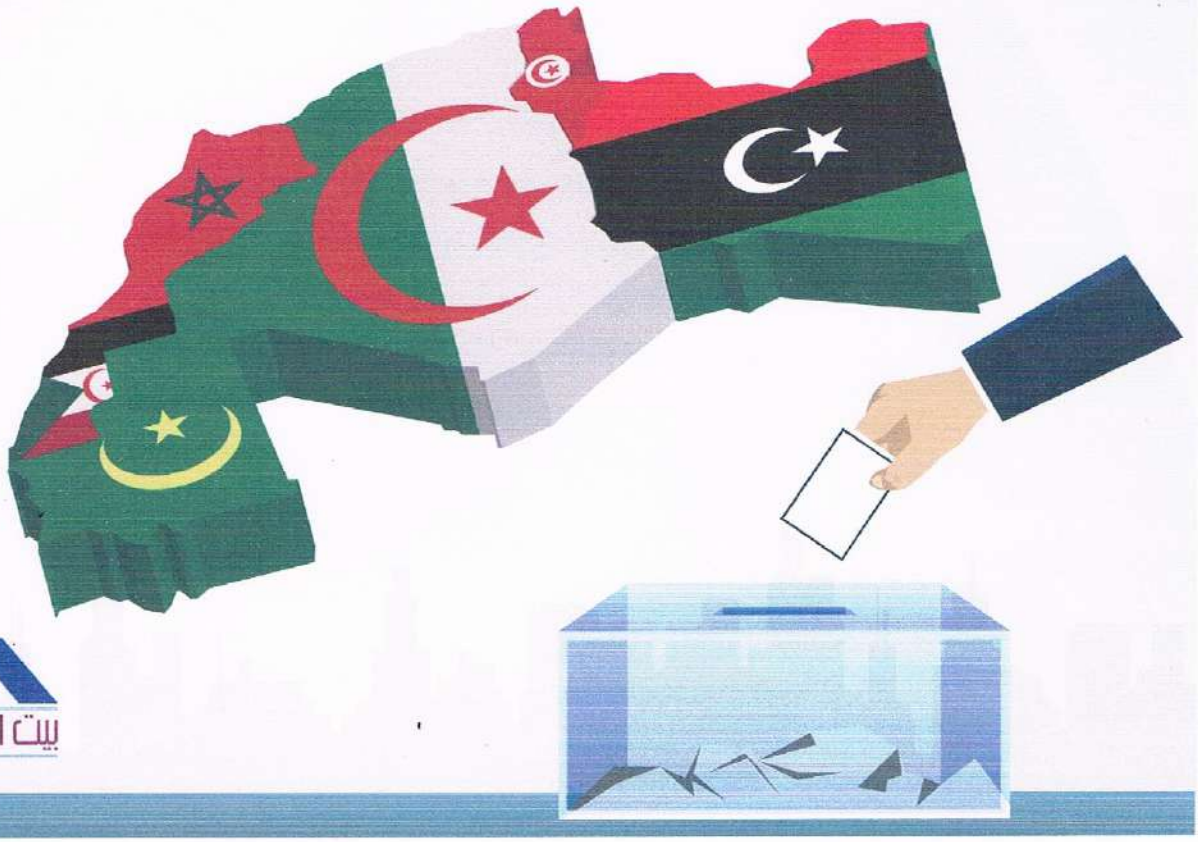

بيت الأفكار

العنوان: أشغال المنتقى الوطني (إشكاليات المأسسة وأفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا المنعقد يوم 8 ديسمبر 2020)

تأليف: الدكتورة ليلي مداني

الحجم: 18,41*26,67

عدد الصفحات: 402

رقم الإيداع: نوفمبر 2021

ردمك: 978-9931-680-54-3

العنوان: الدار البيضاء-الجزائر.

هاتف/فاكس: 023-74-80-02

النقال: 0554-96-95-20

البريد الالكتروني: beitelafkar@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الاشكال او وسيلة من الوسائل (سواء التصويرية او الميكانيكية او الالكترونية) بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل الصوتي على الأشرطة والأقراص المدمجة دون الموافقة الخطية من الناشر

**الفهرس:**

**تقديم:**


1- **مداخلة افتتاحية: معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية**
**د. ليلى مداني..... 23-08**

2- **مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي**
**د. فاتح النور رحموني.....41-24**

3- **العلاقة بين أزمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي**
**ط.د فايزة والي.....50-42**

4- **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**
**أ.د ساجي علام**
**ط. د آمنة بوعلام .....64-51**

5- **متطلبات عملية الانتقال الديمقراطي: العلاقة بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية**
**د. سفيان منصوري**
**د. هاجر خلالفة .....80-65**

6- **الاستبداد المرن في شمال افريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي**
**ط. د وليد عبديش**
**ط. د جمال مقراني ..... 99-81**

7- **الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس**
**د. بورياح سلمة .....113-100**

8- **دراسة مقارنة لمسارات الانتقال الديمقراطي بين دول شمال افريقيا وأوربا الشرقية: رومانيا – الجزائر**
**د. جمال درويش**
**د. سيدهم ليلى ..... 129-114**

9- ادارة المرحلة الانتقالية لمسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011
د. سميرة ناصري
ط.د سميحة برق .....145-130

10- فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية
د. سامي بخوش
د. صليحة محمدي.....159-146

11- النظام السياسي المصري بعد تعديلات الدستور 2019 ... بين أفاق الانتقال الديمقراطي والاستبداد السلطوي
د. مليكة بوضياف
ط.د زهرة الدين بوبكر .....179-160

12- السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني (مصر نموذجا)
د. سمير حمياز .....191-180

13- عسر الانتقال الديمقراطي في دول ما بعد الحراك (تونس- الجزائر- المغرب) أنموذجا
د. عبد الدين بن عمراوي
د. هوشات رؤوف .....216-192

14- السلطة السياسية بين المأسسة والشخصنة وانعكاساتها على التحول الديمقراطي بالجزائر (1989-2019)
ط. د علام بوبكر
ط. د بودراع بلقاسم .....233-217

15- مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري
د. معمر ملاتي .....245-234

16- أزمة نظام الحكم في الجزائر بين النص الدستوري وشخصنة السلطة
أ بن مرسلي رفيق ..... 256-246

17- الحراك الشعبي كقوة ضاغطة وآداة للانتقال الديمقراطي في الجزائر (تكريس التداول على السلطة نموذجا)
د. سليمة قزلان ..... 271-257

18- الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي الجزائر بعد حراك 22فيفري 2019 (رئاسيات 12ديسمبر 2019 نموذجا
ط. د جلول بلهادي ..... 296-272

19- النمط السلطوي والحركات الاحتجاجية في الجزائر (حراك 22فيفري 2019)
ط. د فؤاد عساني ..... 312-297

20- المجتمع المدني وإشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر
ط.د جديد توزي ..... 333-313

21- الدولة الريعية والتحول الديمقراطي: الجزائر أنموذجا
ط. د حسين بشيم
ط. فضيل مولود ..... 355-334

22- افاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الاصلاحات السياسية
ط.د مهدي مسايلي ..... 387-356

23- انتقال ديمقراطي في الجزائر لبناء جمهورية حديثة
د. يونسي حفيظة ..... 399-388

# مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي

# A Conceptual Entry to Democratic Transition

**د.فاتح النور رحموني**

**أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**ملخص:**

أثبت النظام الديمقراطي بأنه النموذج الأفضل للحكم في العالم، مما جعل معظم شعوب ودول العالم تسعى إلى تبني هذا النموذج والتخلي عن النماذج التقليدية الأخرى، غير أن مسألة تحديد مفهوم وأشكال وآليات الانتقال الديمقراطي، والتوافق حول كيفية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ظلت تثير كثيرا من الجدل والاختلاف المفاهيمي والنظري، وسنحاول في هذا البحث النظري عرض ومناقشة وتحليل مختلف التوجهات الفكرية في هذا الشأن، وكذا مناقشة المقاربات النظرية التحليلية الكبرى للانتقال الديمقراطي.

**الكلمات المفتاحية:** مدخل مفاهيمي، الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي.

**Abstract:**

The democratic system proved to be the best model in the world for governance, which made most of the peoples and countries of the world seek to adopt this model and abandon other traditional models. However, the issue of defining the concept, forms and mechanisms of democratic transition, as well as consensus on how to transform from a non-democratic system to a democratic system has remained to give raise to a lot of controversy, conceptual and theoretical differences. In this theoretical research, we will try to present, discuss and analyze the various intellectual trends in this regard; in addition to that, we will discuss the major theoretical and analytical approaches for the democratic transition

**Key words**: Conceptual entry, Democracy, Democratic Transition.

## مقدمة

منذ نشأة الدولة بمفهومها الحديث مع معاهدة وستفاليا سنة 1648، ظهرت في إطارها العديد من أشكال الحكم التي تهدف إلى تنظيم عمل مؤسسات الدولة وتحديد مسؤولياتها، والأهم من ذلك تنظيم علاقاتها مع شعوبها، ومنه تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل ينهي التجاوزات والعنف والفوضى، وفي هذا الإطار ظهر وتطور نظام الحكم الديمقراطي، الذي أظهر نجاعة كبيرة في إدارة شؤون المجتمعات وتمكينها من الاستقرار وإنهاء الصراعات الاجتماعية من جهة وتنظيم وتأطير العلاقة بين الشعوب وحكامها من جهة ثانية، وهذا ما جعل معظم شعوب ودول العالم تسعى نحو تغيير

أنظمة الحكم القائمة نحو نهج الديمقراطية، غير أن عمليات الانتقال من أنظمتها التقليدية نحو النظام الديمقراطي واجهتها العديد من العراقيل والإرهاصات التي أفشلت في كثير من الأحيان عملية الانتقال، وهو ما طرح نقاش وجدل نظري ومفاهيمي حول مفهوم الانتقال الديمقراطي، وحول تحديد أشكاله وآلياته وكذا كيفية التمكين لإنجاحه والتوافق بشأن المقاربات النظرية المناسبة لتحليله وفهمه، ومنه فإن الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- كيف يمكن تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ وما هي أشكال وآليات تحقيقه؟ وما هي أهم المقاربات التحليلية لفهمه؟

**أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي**

**1- تعريف الديمقراطية**

يرتبط مفهوم الديمقراطية بتطور المجتمعات الغربية، فأول استخدام لهذا المصطلح كان مع الفلاسفة الإغريق، غير أن توظيفها بالشكل الكامل ارتبط بالثورة الفرنسية 1789 والثورة الأمريكية 1776م وكذلك الثورة الانجليزية 1668م، والتي تزامنت مع توهج أفكار عدد من الفلاسفة في تلك الفترة كتوماس هوبز وجون لوك ومونتسكيو وجون جاك روسو.[1] غير أن أكبر فترة عرفت توهج الديمقراطية، من خلال كثافة انتقال الدول نحو نظام الديمقراطية كانت في الفترة ما بين أوائل سبعينات القرن الماضي وسنة 2015، فقد حدثت في هذه الفترة أكبر عدد من التحولات الديمقراطية الناجحة.[2]

ومصطلح الديمقراطية يعود في أول استخدامه المفكرين الإغريق، وهو مركب من كلمتين Démos وتعني الشعب وCratos وتعني السلطة أو الحكم، ومنه فإنها كانت تعني حكم الشعب، غير أن الدلالة اللغوية للمصطلح تثير جدلا واختلافا من حيث مفهوما ومؤشراتها، فيعتبرها البعض غير خاضعة للتحقيق العلمي والمنطقي. فاشتقاقها اللغوي يثير اختلافات كبيرة فماذا نعني بـ Démos - الشعب أم التجمع، هل كل الشعب أم فئة معينة منه فقط في العملية السياسية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ما هي الطريقة التي يمارس بها هذا الشعب السلطة فعليا.[3] يأكد هارولد لازويل Harold Lasswell بأن سلطة الشعب في الواقع تبقى بعيدة المنال، فالحكومة هي دوما أفعال عدد قليل من

---

[1] شفيق احمد عبد الرحمان ، "التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الأزهر غزة 2014، ص26.

[2] Luiss Guido Garil, Transitions to Democracy – What Theory to Grasp Complexities ?, Luiss University Press –Pola S.R.L a Socio Unico, 2014,p 02.

[3] روبرت داهل، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، ط2 ،2005 ،ص ص 14،15.

الأشخاص، فالمجتمعات قد توصف بأنها ديمقراطية في حين أنها تعبر عن نفسها من خلال عدد من المسيرين.[1] وهذا ما جعل الديمقراطية مفهوم تاريخي يأخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات، تشترك في فكرة حكم الشعب وممارسته للسلطة والرقابة على الحاكم الذي تختاره نظريا، غير أن الجانب العملي ليس بهذه البساطة فلا يمكن تصور الشعب بمفهوم الأمة أو الكتلة المنسجمة التي تبدو كوحدة متناغمة ومتماسكة، كما انه من الصعوبة بما كان تجسيد سلطة الشعب على الشعب نفسه على أرض الواقع.

وتتسم الديمقراطية حسب البعض بارتباطها بخصوصيات المجتمع، فتجارب الديمقراطية متباينة من مجتمع لأخر فكل بلد فريد من نوعه، بحيث أن محاولات نقل الأساليب الناجحة من بلد إلى آخر هي محاولات مضللة.[2] إن جوهر الديمقراطية يتجلى في رسم منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي، وذلك في إطار توسيع دائرة الحكم والمشاركة السياسية في صورة منظمة بعيدة عن العنف والفوضى، وهي تهدف في الأساس إلى إبراز مكانة الفرد في المجتمع وحماية حقه في المشاركة في شؤون حياته وتطويرها.

تم التعامل مع الديمقراطية بمنطلقين نظري وعملي: المنطلق النظري يتضح في النظرية المعيارية Normative Theory باعتبارها هدفا سياسيا دون الأخذ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والمنطلق التطبيقي والذي يقوم على نظرية تجريبية Empirical Theory باعتبارها تجمع بين جوانب سياسية و اقتصادية واجتماعية، اعتبارا إلى أن التعريف السياسي الضيق يستبعد أية مناقشة بشان التوزيع الحقيقي للسلطة والثروة في المجتمع وتجعل من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مسألة منفصلة، وهو ما يعبر عن الفصل بين نظرية الديمقراطية وتطبيق الديمقراطية، فالنظرية غرضها تقديم صورة مثالية لما يجب أن تكون عليه بعيدا عن التطبيق (مثالية)، أما الثانية فهي عملية تطبيقية تعبر عن فكرة عملية تتبناها أنظمة سياسية لتحقيق أهدافها الإيديولوجية.[3]

الاختلافات والنقاشات حول الديمقراطية أفرزت تعاريف متعددة للديمقراطية صنفت إلى مجموعتين

---

[1] Giovanni Sartori, **Théorie de la Démocratie**, Traduction de Christiane Hurtig Analyses Politique, Paris p24.

[2] Adrian Abasora, **Understanding Democratic Transitions** In Project On Democratic Transitions, Foreign Policy Research Institute, July 2015, p 03.

[3] حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، المدى للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2003، ص ص 39،40.

أولا: التوجه القيمي: يقوم على مقاربة متعددة، ويربط الديمقراطية بمستويات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ويتجاوز حدود النظام السياسي الضيقة، وتربط بعناصر مهمة مثل: تطور الحركيات الاقتصادية وظاهرة الملكية، تطور النزاعات الاجتماعية، والتوجه إلى ضرورات التوافق التعددية الثقافية داخل الدولة، في هذا الإطار يقدم دفيد هيلد David Held تصور شامل يعرف الديمقراطية انطلاقا من الأسس التي بنيت عليها الليبرالية الغربية، إضافة إلى بعض الأفكار الماركسية بشكل يقود نحو فكرة الاستقلال الديمقراطي، باعتباره مبدأ يشتمل علي فكرة المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الفعلية في اختيار وتحديد الإطار السياسي الملائم، الذي يخدم مصالح الأغلبية دون الإضرار بحقوق الآخرين، ويعتقد أن الديمقراطية لا تمثل نظاما سياسيا فقط بل نظام اجتماعي و اقتصادي، يزاول بين الميول الفردية و مكانة الدولة مما يجعل الديمقراطية واللبرالية متداخلتان ومرتبطتان.[1]

ثانيا: التوجه الإجرائي: ويعبر عن المقاربة السياسية في تعريف الديمقراطية، ويركز على النظام السياسي متجاوزا الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق هذا التوجه توصف دولة ما على أنها ديمقراطية إذا تبنت انتخابات تنافسية وشفافة وبفرص متساوية للجميع، عرف جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الديمقراطية بأنها اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي تمكن الأفراد من اكتساب سلطة اتخاذ القرار بواسطة التنافس على الأصوات.[2] ويستند مؤشر الديمقراطية حسب البعض إلى أربعة أبعاد: ما إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة، أمن الناخبين، تأثير القوى الأجنبية على الحكومة، قدرة موظفي الخدمة المدنية على تنفيذ السياسات.[3] في حين اعتبر ادم بيرزوسكي Adam Przeworski أن الديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة بدون عنف، وهذه القدرة يجسدها الانتخاب الذي يمثل ضمان عدم العودة إلى العنف، والديمقراطية ستستمر لأنها نتاج إرادة الشعب، وتعتبر شرعية لان الشعب يقبل بالقرارات التي يعتقد بأنه ينتجها.[4] وتقوم هذه الفكرة على مجموعة من العناصر الأساسية، كضرورة وجود دستور يشرعن الانتخابات،

---

[1] ملاح السعيد، "التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013،ص ص 28، 29.

[2] صمويل هنتجتن، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1993، ص 65.

[3] Klaus Hurrelmann, Michael Weichert, **Lost in Democratic Transition? Political Challenges and Perspectives for Young People in South East Europe**, Sarajevo: Friedrich Ebert Stiftung Regional Dialogue SEE, 2015, p 18.

[4] ملاح السعيد، مرجع سابق ،ص 31.

وتنظيم انتخابات نزيهة في ظل تمتع كل فرد بحق التصويت، إضافة إلى ضمان حق الترشح وتولي المناصب دون إقصاء وتمييز، وحرية التعبير في انتقاد المسؤولين، كما تكون هناك حرية في تشكيل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية وغيرها من الفواعل المرتبطة بالممارسة الديمقراطية. ويعرفها أيضا عزمي بشارة: "الديمقراطية في عصرنا الحاضر هي الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على عنصري المشاركة الشعبية في تقرير المصير وعملية صنع القرار، من خلال الانتخابات الدورية والتداول السلمي على السلطة وحماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ويجتمع هذان العنصران في مفهوم المواطنة الحديثة".[1]

**2- تعريف الانتقال الديمقراطي**

كغيرها من الظواهر والمفاهيم في العلوم الإنسانية التي تثير إشكالات وتعدد مفاهيمي، حيث يعرف هذا المصطلح تتعدد في التعاريف وخلط بينه وبين مفاهيم أخرى خاصة مفهوم التحول الديمقراطي، فهو مصطلح مركب من كلمتين انتقال وديمقراطية، أولا: الانتقال وهو مشتق من الفعل نقل، وقد ورد في قاموس اوكسفورد بعدة ألفاظ منها Transfer أي حول وتحويل وتحول ونقل، وورد أيضا بلفظ Transmission ويعني النقل، كما يعني الانتقال التنقل ويقصد قطع مسافة بين موقع وآخر، أو التحول في الزمن من مرحلة زمنية إلى أخرى مختلفة في طبيعتها وسماتها، كما جاء في اللغة الانجليزية بلفظ Transition و Transformation، ويقصد بالانتقال هنا التنقل من حالة إلى أخري، أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية لفئات المجتمع، أما مصطلح التحول فيعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية.[2] ومنه فان عملة الانتقال هي عملية تدريجية لتغيير علاقة الأفراد في المجتمع بالسلطة السياسية، فهو تغير في السلوك أيضا من سلوك الصراع والعنف إلى سلوك سلمي متمدن، فهي تحدث في سياق تفاعلي بين المجتمع وإطاره النظامي (الدولة) في فترة زمنية معينة قد تكون طويلة في دولة ما وتكون أقصر في دولة أخرى.

ويعرف صمويل هنتنجتون Samuel Huntington الانتقال الديمقراطي بأنه مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي.[3] في حين عرفه كل من اودونيل

---

[1] عزمي بشارة، **"الانتقال الديمقراطي و اشكالياته:دروس نظرية من تجارب عربية"** متوفر على الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/20.

[2] يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي:المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل"، مجلة أفاق علمية، مجلد 11 عدد 03 2019، ص15.

[3] صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 73.

وشوميتر Odonnell and Schmitter على أنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر.[1] وتتكون المرحلة الانتقالية من عمليتين متزامنتين الأولى تتمثل في حل النظام السلطوي والثانية تتمثل في إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة.[2] وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يكتمل فيها النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تنتهي بشكل حاسم للنظام الحاكم، انطلاقا من هذا برزت في ساحة الفكر الديمقراطي ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي الانتقال عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة، والانتقال عبر الإصلاح الاقتصادي، والانتقال عبر آليات أخري. أما وايتبيد Whitebead فيعتبر عملية الانتقال بأنها عملية طويلة الأجل وغير خطية، ومفتوحة النهاية.[3] فعملية الانتقال تشمل مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية وشكل المؤسسات وعلاقتها فيما بينها، وشكل العملية السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

ابرز موجات الانتقال الديمقراطي كانت ثلاث موجات، الأولى في السبعينات من القرن الماضي في دول أوروبا كاسبانيا واليونان والبرتغال، والثانية في الثمانيات وبداية التسعينات في بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وإفريقيا، أما الموجة الثالثة فكانت خاصة بدول العالم الثالث حسب هنتجتون، وأمام عجز نظريات التحديث عن تفسير الانتقال الديمقراطي في هذه الدول نشأ تطور بحثي جديد، يعرف بعلم الانتقال الديمقراطي (Transitoligy)، حيث اجتمع مجموعة من باحثين من الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأسسوا ما يسمي بدراسات الانتقال الديمقراطي كجزء من علم السياسة المقارن، وتحولت إلى اختصاص أكاديمي هو علم الانتقال.

مصطلح الانتقال الديمقراطي يتداخل في مفهومه مع العديد من المصطلحات القريبة منه في الاستخدام، غير أن معناه يختلف عنها نسبيا، وسنحاول إبراز الفروق الأساسية بينها وتحييد هذا المصطلح كمفهوم متميز في زاوية منفردة تعبر عنه بدقة، وأبرز هذه المفاهيم هي: التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي.

حسب علي الكواري التحول الديمقراطي يعبر عن صيرورة متواصلة وليس حالة فاصلة مثل الانتقال الديمقراطي فهو صيرورة تنضج فيها الممارسة الديمقراطية وترتقي بعد أن تستقر ويتم القطع

[1] Scott Mainwaring, Transitions to Democracy and Democratic Consolidation : Theoretical and Comparative Issues, The Helen Kellogg Institute for International Studies, 1989, p 04.

[2] Sujian Guo, Gray Alex Stradiotto, Democratic Transition : Modes and Outcomes, New York : published by Routledge, 2014, p10.

[3] Luiss Guido Garil, Ibid , p03.

مع أشكال نظم الحكم الفردي أو القلة عندما يتم الانتقال إلى الديمقراطية قولا وفعلا.[1] فالتحول اشمل من الانتقال الذي يعتبر مرحلة من مراحله، وهما يختلفان في المدة الزمنية فالتحول يتطلب مدة طويلة، بينما الانتقال يكون في مدة قصيرة وكلما طال الانتقال تضاعف حجم التهديدات بحدوث انتكاسة ديمقراطية (تراجع/فشل). كما أن مخرجات كل عملية تكون مأكدة تقود بالضرورة إلى النظام الديمقراطي، ومنه إلى التماسك الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، في حين الانتقال الديمقراطي فمخرجاته متعددة، إما نظام ديمقراطي، وإما نظام غير ديمقراطي، أو نظام هجين يمزج بين نظام ديمقراطي ونظام دكتاتوري.

يتميز أيضا الانتقال الديمقراطي عن مفهوم الترسيخ الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي يعبر عن عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي من أجل الوصول إلى نظام مؤسسي مستقر، وذلك لكي يتقوى ويكون قادر علي الاستمرار، ومن أجل تجسيد حقيقي وفعال لقيم الديمقراطية وآلياتها وأهدافها، ومنه فان الترسيخ الديمقراطي يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها، بشكل يجعل في النهاية النظام الديمقراطي القائم قوي الدعائم غير قابل للانهيار أو الانقلاب عليه. في حين عبر ادونيل عن مفهوم الترسيخ الديمقراطي بعملية انتقال ثاني، فيرى بأن الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي يعبر عن الترسيخ الديمقراطي.[2]

أما الإصلاح السياسي فيقصد به التقويم نحو الأحسن والتعديل نحو الأفضل، أو هو الانتقال إلى وضع أفضل بمحو وتحييد الأخطاء والنقائص، وفي الانجليزية ورد مصطلح Reform أي الذي يعمل على تحسين الأوضاع أو الذي يسعى إلى إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو هو تحسين الحالة و تصليحها. والإصلاح مفهوم يطلق عل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تسعي لإزالة الفساد، وهي عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة استنادا لمفهوم التدرج وعمليا قد يتسع أو يضيق مفهوم الإصلاح حسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، فقد يكون الهدف منه الإصلاح السياسي مع مجرد ضمان استقرار النظام القائم أو قد يكون من أجل تلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها كما يمكن أن يكون هدفه حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ،مما يجعل

---

[1] علي خليفة الكواري، "**الانتقال للديمقراطية في الدول العربية**"، بمتوفر على الرابط http://dr-alkuwari.net/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/21

[2] حسنين توفيق ابراهيم، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/22
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

منه مختلفا حسب الهدف المعلن عنه.[1] قد يكون الإصلاح السياسي آلية أو أداة للانتقال الديمقراطي، فقد تؤدي عمليات الإصلاحات السياسية الجدية إلى تطور ايجابي في عملية الانتقال الديمقراطي.

**ثانيا: أشكال الانتقال الديمقراطي**

هناك عوامل داخلية وخارجية مؤثرة بنسب متفاوتة في تجارب الانتقال الديمقراطي، فيختلف تأثيرها من دولة لأخرى، فداخليا تساهم الفواعل السياسية في عملية تحديد شكل الانتقال والتحول، اعتبارا إلى ميزان القوى والفاعلين الأساسيين الأكثر تأثيرا، كما تساهم الفواعل الخارجية لعدة اعتبارات تاريخية وجيو-سياسية في التأثير على شكل وأسلوب عملية الانتقال الديمقراطي، وتتبلور أشكال الانتقال عموما في أربع نماذج أساسية هي:

**1- الانتقال من الأعلى**: وهو الانتقال والتغيير الذي يتم من داخل النظام القائم نفسه، تقوده النخبة الحاكمة أو جناح إصلاحي داخلها، وتبدأ هذه العملية عندما تتغير قناعة النخبة الحاكمة بأن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي اقل من كلفة استمرار النظام القائم وممارساته التسلطية، وتدعم ذلك عوامل موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة وزيادة الاحتقان والرفض الشعبي لها. وغالبا ما تتم عمليات التحول من الأعلى بطريقة تدريجية داخل النظام السياسي، بعيدا عن العنف واستخدام القوة وبشكل سلس نحو الانفتاح السياسي، وتكون هذه التغييرات المرحلية ممهدة لعملية الانتقال الديمقراطي، وتنجح عملية التحول من الأعلى غالبا عندما تكون هذه النخبة تتموقع في مركز قوة أمام القوى التي تدفع نحو عدم التغيير للحفاظ على مصالحها، وتعمل بكل الطرق لعرقلة عملية التغيير نحو النظام الديمقراطي.

**2-الانتقال من الأسفل**: غالبا ما يأخذ مسارين مختلفين، الأول تقوده قوي المعارضة عن طريق تكثيف الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية من أجل إجبار النظام على فتح المجال للانتقال الديمقراطي مثلما حدث في الفلبين و كوريا الجنوبية والمكسيك. والثاني تقوده قوي المعارضة ولكن نتيجة انهيار النظام أو الإطاحة به بواسطة ثورة أو انتفاضة شعبية، تليها مرحلة وضع أسس نظام ديمقراطي جديد يحل مكان النظام المنهار.

فهذا الشكل من التغيير يقوم على أساس تغير مكان القوة من السلطة إلى المعارضة، فيحدث تصدع النخبة الحاكمة وانهيار للسلطة وغالبا يتخلى الجيش عن مساندتها، وفي المقابل تتقوى المعارضة نتيجة ضعف النظام ونتيجة التأييد الشعبي الكبير لها.[2] خاصة عندما تتوافق

---

[1] عزيزة علوي، "التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة" ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص ص 39،40.

[2] إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق ،ص ص 02، 03.

الأحزاب المعارضة في التوجه وتتحالف لإسقاط النخبة الحاكمة، والتوجه نحو تغيير النظام نحو الديمقراطية.

**3-الانتقال التفاوضي**: يحدث بين النخبة الحاكمة وقوي المعارضة بالجلوس على الطاولة والتفاوض من أجل تغيير شكل النظام، تنتج عملية التفاوض والمساومة أرضية اتفاق أو تعاقد نهائي يرضي الطرفين، وذلك نتيجة توازن نسبي في ميزان القوة بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تسعى إلى الحفاظ على وجودها والاستمرار في السلطة، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال التنازل والقبول بالانفتاح السياسي والتحول نحو نظام ديمقراطي، ويجد الطرف الثاني المتمثل في المعارضة نفسه غير قادر على إسقاط النظام فيقبل التفاوض ويفرض شروطه من أجل فرض التحول على النخبة الحاكمة، مستفيدا من الدعم الشعبي وحركات الاحتجاج الشعبية، وهذا الشكل من التغيير حدث في العديد من الدول كالسلفادور ونيكاراجوا وبولندا.

**4 :الانتقال بدعم خارجي:** ويكون بتدخل قوة أو قوى أجنبية في شكل تحالف، وغالبا يتم باستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام القائم، خاصة في حالة تعنت النظام الحاكم ورفض التغيير الطوعي، مع غياب معارضة قوية أو تيار إصلاحي يجبر النظام على الانصياع لمطالب التغيير، فتلجأ أطراف أجنبية لها مصالح إستراتيجية إلى التدخل العسكري لحماية مصالحها وقيادة عملية التغيير التي قد تنجح في بعض الحالات كالتدخل في ألمانيا واليابان، وقد لا تنجح في حالات كالعراق وأفغانستان وليبيا، فيكون هدف التدخل مزيد من الهيمنة والسيطرة على ثروات هذه الدول، بدواعي التدخل لحماية حقوق الإنسان والحريات غير أن المصالح أساس هذه التدخلات.

**ثالثا: آليات الانتقال الديمقراطي**

في ظل وجود فواعل متعددة داخلية وخارجية ترتبط بعملية الانتقال الديمقراطي، يثار إشكال أساسي يتمثل في طبيعة الوسائل والآليات التي يتم توظيفها لحصول هذا الانتقال بمختلف أشكاله، ومدى ارتباطها بطرق سلمية أو وجود مخاطر الدخول في أعمال عنف وإكراه للوصول إلى نتيجة الانتقال أو الانحراف والانتكاسة نحو نظام أكثر تسلطية، ومنه فان آليات الانتقال المعروفة هي:

**1-آليات الانتقال السلمي**: يتحقق بموجبها الانتقال دون اللجوء إلى استخدام القوة والعنف، مثل ما حدث في البرازيل حيث اقتنع النظام الحاكم بضرورة التغيير وطرح مبادرة الانتقال نحو نظام ديمقراطي، وذلك إدراكا منه بضرورة التغيير والتكيف مع التغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي، كما قد يكون نتيجة ضغوطات خارجية على النظام القائم فيستجيب لمطالب التغيير الخارجية تفاديا للاحتجاجات الشعبية والعنف، ويعتمد الانتقال بهذا الشكل على مجموعة من الوسائل هي:

- **الإصلاحات الدستورية**: الإصلاحات الدستورية حتمية عند الانتقال الديمقراطي، من أجل تكريس سيادة الشعب صاحب السلطة وضمان حقوقه ببناء نظام ديمقراطي وضبط سلطات ومسؤوليات الحكام، وكذا حقوق وحريات الجماعات والأفراد والفواعل الأخرى كالأحزاب منظمات المجتمع المدني، وتنظيم عمل المؤسسات وعلاقاتها فيما بينها فالانتقال إلى الديمقراطية يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد والذي يتجسد في الدستور، وتختلف نماذج الإصلاحات الدستورية من دولة لأخرى فمنها من أسقطت الدستور القديم بالكامل (نموذج تونس)، ومنها من أجرت عليه تعديلات تتلاءم والمرحلة الجديدة (نموذج الشيلي).

- **العملية الانتخابية**: العملية الانتخابية مرتبطة بالضرورة بالنظام الديمقراطي، فهي وسيلة أساسية لتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، فلا وجود لديمقراطية بدون انتخابات، غير أن الانتخابات وحدها غير كافية، فهي ليست مؤشر نهائي على وجود الديمقراطية دائما، فقد لا تحدث دمقرطة فعلية رغم وجود العملية الانتخابية، إذا لم تتوفر شروط النزاهة والتنافسية والتناوب على السلطة، فيجب احترام قواعد اللعبة السياسية/العملية الديمقراطية والقبول بنتائج الصندوق، وهذا ما يطرح قضية الجهة المكلفة بتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية ومدى استقلاليتها وقدرتها على تجسيد شروط الانتخابات النزيهة والشفافة.[1]

- **العدالة الانتقالية**: معظم تجارب الانتقال الديمقراطي عاشت إشكالية العدالة الانتقالية، والتي تتميز عن العدالة الكلاسيكية، وذلك بلجوئها إلى مقاربة سياسية، في مرحلة تاريخية يسقط فيها النظام السابق تماما وتنتصر فيها قوي التغيير أيضا بشكل نهائي، فيكون من الضروري إيجاد حل وسط مرضي لعناصر النظام القديم وقوى التغيير الجديدة، فغالبا يتم تأسيس لجان الحقيقة والقيام بالمصالحة لإيجاد مخرج لهذه المعضلة ومعرفة حقيقة الانتهاكات وتحديد مسؤولية الإطراف، مثلما حدث في جنوب إفريقيا والأرجنتين.

- **التوافق السياسي:** ظهر مفهوم التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل الانتقالية، وذلك تمهيدا لوضع أرضية سياسية واجتماعية أكثر استقرارا، حيث تتسم المراحل الانتقالية غالبا بصراعات واختلافات جذرية بين الفواعل السياسية والاجتماعية، فهي مرحلة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث في فترة زمنية واحدة، فهذه المرحلة تتسم بدخول مفاهيم ومعايير قيمية جديدة فكرا وممارسة، من خلال الانفتاح السياسي حقوق الإنسان الحريات وغيرها،

[1] علاء شلبي وآخرون، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1 ،2014 ص ص 44 ، 45.

فغالبا يكون هناك اتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناءا على مخرجات توافقية، ومنه فهو يعبر في جوهره عن تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي.

**2- آليات الانتقال غير السلمي:** قد يكون الانتقال الديمقراطي بأساليب عنيفة، فقد تلجأ النخب إلى اللجوء إلى الانقلابات أو توظيف العنف الجماهيري أو الاستثمار في الثورات والاحتجاجات العنيفة، فعمليات الانقلاب تستهدف الإطاحة الفجائية والسريعة بالنخبة الحاكمة، وغالبا ما تتسم بالعنف واستخدام القوة العسكرية في إطار ضيق، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها مع عمليات اغتيال وتصفية لكوادر في النظام القائم، وغالبا ما تتم بمساعدة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الأجهزة الأمنية، وهي في الغالب لا تستند إلى دعم ومساندة شعبية.[1] هذه الآلية مكلفة وتحمل الكثير من المخاطر على النظام والمعارضة معا، وفي كثير من الحالات تسببت في فشل عملية الانتقال الديمقراطي، وقد يكون أخطر سيناريو فيها حدوث انشقاقات داخل المؤسسة العسكري مثلما حدث في سوريا، أو حدوث الانتكاسة ديمقراطية والعودة إلى نظام عسكري أكثر قمعا مثلما حدث في مصر، أو الوصول إلى حالة تفكك الدولة وظهور الميليشيات المسلحة والانقسامات في المجتمع مثلما حدث في ليبيا.

**رابعا: مقاربات تحليلية للانتقال الديمقراطي**

**1-المقاربة التحديثية:** الأصول التاريخية لهذه المقاربة تعود إلى آدم سميث من خلال كتابه: ثروة الأمم حيث ركز فيه على أن الليبرالية السياسية شرط أساسي للأداء الفعال للسوق، والذي يعتبره بدوره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي غير أن التنظير العلمي للتحديثية والذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، يعود إلى أعمال عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور ليبست Seymour Libst في مقال نشره سنة 1959 بعنوان:"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وناقش أيضا إشكالية العلاقة المفترضة بين طبيعة وشكل النظام السياسي مع التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة بعض المؤشرات المرتبطة بالتحديث كدرجة التصنيع والتحول إلى الحياة المدنية ومتوسط الثروة ومستوي التعليم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث صنفها إلى نوعين، ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة، وخرج بنتيجة مفادها أن هذه المؤشرات نسبها مرتفعة في الدول الديمقراطية على غيرها من الدول غير الديمقراطية، مما أكد له قوة العلاقة الشرطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.[2] رغم أن برزورسكي Przeworski

[1] يونس مسعودي، مرجع سابق ،ص ص 152، 153.

[2] نادية حملة، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية و التحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد7،سبتمبر 2015، ص 377.

يعتقد بأن النمو الاقتصادي لا يؤدي للديمقراطية دائما.[1] فهذه المقاربة تأكد على أن عملية الانتقال الديمقراطي لها متطلبات اقتصادية واجتماعية حتى تنجح، فهناك مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي تنتظم في عملية متصاعدة لتساهم في ولادة الديمقراطية، وأهم هذه المؤشرات مستوى دخل الفرد، نسبة انتشار التعليم ونسبة الأمية، مستوى استخدام وسائل الاتصال الحديثة، مستوى تطور شبكات النقل، وهو ما يعرف بمقتضيات ومستلزمات التحديث.[2] وتشير معظم الدراسات أن عدم نجاح الانتقال الديمقراطي في معظم الدول الإفريقية راجع إلى ضعف التنمية وغياب هذه المؤشرات.[3]

ويركز أنصار هذه المقاربة أيضا على تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة المؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة، مقابل العناصر المؤثرة سلبا على الانسجام والوحدة الوطنية كالإثنية والطائفية والحركات الانفصالية. فنمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية يؤدي إلى إضفاء الشرعية وقبول وجودها، وعدم الخوض في مسألة أحقيتها في ممارسة السلطة، فمسالة الشرعية السياسية وثقافة القبول بها، تساهم في دعم المؤسسات السياسية القائمة.[4] ومنه فان الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية والولاء الوطني أو القومي عناصر أساسية أيضا لنجاح الديمقراطية، وهي تتعاظم بفضل التنمية الاجتماعية والثقافية أيضا خاصة تطور المنظومة التعليمية، لتساهم في النهاية في خلق هوية وطنية مشتركة تساعد على الانسجام المجتمعي والولاء الوطني الذي بدوره يدعم الانتقال الديمقراطي.

**2-المقاربة البنيوية:** تنطلق هذه المقاربة من دراسة البنية الاجتماعية والنسيج الطبقي في المجتمع والتطور التاريخي لكليهما، ويركزون على العلاقات الداخلية بين البني الاجتماعية وسلطة الدولة، فأنصار هذه المقاربة مهتمون بدراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار وطبقة الفلاحين وطبقة البرجوازية والدولة، وكيف تتأثر هذه العلاقة بديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. فكل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وان توازن القوى في الصراعات الاجتماعية يؤدي إلى ظهور الديمقراطية مع صعود الطبقة الوسطي التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، ولكن في حالة

---

[1] Robert Bates, Jack Goldstone, Democratic Transitions, Article In SSRN Electronic Journal January 2006, at https://www.researchgate.net/publication/314896481 (24/11/2020)

[2] نادية حملة، مرجع سابق، ص 377.

[3] Shaheen Mozaffar, Democratic Transitions in Africa, Dec-1997, http://vc.bridgew.edu/br_rev/vol16/iss2/6 (24/11/2020)

[4] يوسف الشويري، الشورى والليبرالية في الوطن العربي: آليات الانتقال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 54.

غياب الطبقة الوسطى في هذا الصراع، واستمرار ملاك الأراضي والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية، فإن مؤسسات الدولة تواصل في تركيز نظام حكم غير ديمقراطي.[1] هذه المقاربة تقوم على افتراض رئيس وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.[2]

ابرز منظري هذه المقاربة مور بارينجتون Moor Barington والذي ركز على عملية التفاعل بين أربع عناصر في بنية المجتمع وهي: ملاك الأرض، الفلاحون، البرجوازية، الدولة، وحاول تحليل وتفسير اختلاف المسارات السياسية للديمقراطيات اللبرالية الكبرى، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، مقابل مسارات نماذج لدول أخرى غير ديمقراطية كروسيا والصين واليابان وألمانيا (سابقا)، خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة في الفترة من القرن السابع عشر إلى القرن العشرون، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية القائمة اليوم في هذه الدول كان نتيجة التفاعل بين هذه البنى الأربع، وذلك في دراسته التي سماها " Social Origins of Dictatorship and Democracy"، وحدد أيضا شروط عامة للتنمية الديمقراطية (تطور حالة توازن بين الدولة والطبقة الارستقراطية المالكة للأرض، التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية، إضعاف ارستقراطية الأرض، الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والارستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين).[3]

**3- المقاربة الانتقالية**: يعود الفضل في وضع أسس هذه المقاربة للمفكر دانكورت روستو Dankwart Rustow في مقال نشر له بعنوان Transition to Democracy، حيث انتقد فكرة الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي قدمها ليبست وغيره، فقد كان تركيزه على العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، غير أنه لم يبحث في كيفية تحقيق الديمقراطية أولا.[4] وتنطلق المقاربة الانتقالية من افتراض أن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال أفعال ومبادرات النخب، فالعامل البشري (النخب) هو أساس هذه المقاربة، وذلك من خلال كيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، مع إعطاء قيمة لمجموعة من العناصر الأساسية المساعدة في عملية الانتقال الديمقراطي، كالثقافة السياسية والإيمان بالتغيير السلمي وضرورة

---

[1] نفس المرجع، ص ص 55، 56.

[2] سمير كيم، رقية غربي، مرجع سابق.

[3] نادية حملة، مرجع سابق، ص ص 379 – 381.

[4] سمير كيم، رقية غربي، مرجع سابق.

الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع التمييز أيضا بين مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ومرحلة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز أسسها.

يعتبر روستو بأن الانتقال الديمقراطي يتأتى عند دخول نظام حكم لدولة ما في أزمة شرعية، مما يؤدي إلى انقسام بين النخب الحاكمة، التي يعتبر أطرافها فاعلين أساسيين في عملية الانتقال الديمقراطي، وغالبا يعبر الانقسام عن فئتين، إحداهما تدفع نحو استمرار النظام القديم (نخب من السلطة)، والثانية تتشبث بظهور ملامح الديمقراطية وتدفع نحو التغيير (نخب من المعارضة).[1] ووفق هذه المقاربة تمر عملية الانتقال إلى الديمقراطية عبر أربع مراحل أساسية هي:

- تحقيق الوحدة الوطنية: من خلال تبلور اتفاق عام حول الهوية الوطنية وإجماع حول الحدود السياسية للوطن.

- التحضير: تتسم بالصراعات الحادة بين نخب الاستمرار (السلطة) نخب التجديد (المعارضة) لفرض مشروعهما، فالديمقراطية تنتج علن علاقات صراعية وليس عن علاقات سلمية.

- القرار: مرحلة القبول بوجود تنوع ضمن الوحدة، وتتم التسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح للجميع حق المشاركة.

- التعود: مرحلة تعود الأطراف على شروط التسوية والتكيف معها، فتصبح مع مرور الوقت ثقافة اجتماعية.

**الخاتمة:**

في الأخير يتضح جليا الاختلاف المفاهيمي لظاهرة الانتقال الديمقراطي، وأن مسألة الفصل في ضبط مفهوم موحد وشكل وآلية واحدة للانتقال الديمقراطي غير ممكنة في الوقت الراهن، فالتجارب الديمقراطية عبر العالم لا تزار تفرز في تطورات وحقائق جديدة تضاف الى رصيد تطور الديمقراطية، فرغم تداخل وتقاطع التجارب الديمقراطية في العالم غير أنها تتسم باللا تطابق، وهو ما يؤكد خصوصية التجارب الديمقراطية بحيث تصبح غير قابلة للتصدير بنفس الصيغة لدولة أخرى.

**قائمة المراجع:**

**1- الكتب:**

- داهل روبرت، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، ط2 ،2005.

[1] نادية ابوزاهر، "قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=04.4.2020 تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/19.

- الشويري يوسف، **الشورى والليبرالية في الوطن العربي: آليات الانتقال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

- شلبي علاء وآخرون، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1 ،2014.

- هنتنغتون صمويل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1993.

- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، المدى للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2003.

- Abasora Adrian, **Understanding Democratic Transitions** In Project On Democratic Transitions, Foreign Policy Research Institute, July 2015.

- A.Kolodziej Edward, **Security and International Relations**, Cambridge University Press london and New York, 2005.

- Garil Luiss Guido, **Transitions to Democracy – What Theory to Grasp Complexities ?,** Luiss University Press –Pola S.R.L a Socio Unico, 2014.

- Guo Sujian, Stradiotto Gray Alex, **Democratic Transition : Modes and Outcomes**, New York : published by Routledge, 2014.

- Eriksson Johan, **Giampiero Giacomello, International Relations and Security in the Digital Age**, Routledge Taylor and Francis Group, London, 2007.

- Hurrelmann Klaus, Michael Weichert, **Lost in Democratic Transition ? Political Challenges and Perspectives for Young People in South East Europe**, Sarajevo: Friedrich Ebert Stiftung Regional Dialogue SEE, 2015.

- Mainwaring Scott, **Transitions to Democracy and Democratic Consolidation : Theoretical and Comparative Issues**, The Helen Kellogg Institute for International Studies, 1989.

- Sartori Giovanni, **Théorie de la Démocratie**, Traduction de Christiane Hurtig Analyses Politique, Paris.

**2- المقالات:**

- أزروال يوسف، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي:المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل"، **مجلة أفاق علمية**، مجلد 11 عدد 03، 2019.

- نحملة نادية، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية و التحليلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد7،سبتمبر 2015.

3- **الأطروحات والرسائل:**

- ملاح السعيد، **"التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

- عبد الرحمان شفيق احمد، "**التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الأزهر ، غزة، 2014.

- علوي عزيزة، "**التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

**1- مواقع الأنترنت:**

- إبراهيم حسنين توفيق، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ زيارة 2020/11/22 الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

- أبوزاهر نادية، "**قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي**"، متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=04.4.2020 تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/19.

- بشارة عزمي، **"الانتقال الديمقراطي و اشكالياته:دروس نظرية من تجارب عربية"** متوفر على الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/20.

- الكواري علي خليفة، "**الانتقال للديمقراطية في الدول العربية**"، بمتوفر على الرابط http://dr-alkuwari.net/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/21

- Shaheen Mozaffar, **Democratic Transitions in Africa**, Dec-1997, http://vc.bridgew.edu/br_rev/vol16/iss2/6 (24/11/2020)

- Robert Bates, Jack Goldstone, **Democratic Transitions**, Article In SSRN Electronic Journal January 2006, at https://www.researchgate.net/publication/314896481 (24/11/2020)